مثالب النظام التعليمي في العراق

الفساد في التعليم العراقي ليس ظاهرة عابرة ، بل منظومة متشعبة تضرب في كل مستويات القطاع . يمكن تقسيمها إلى ثلاث طبقات متداخلة :

الطبقة الأولى — الفساد الأكاديمي الميداني هو الأكثر وضوحاً للمواطن العادي. تسريب أسئلة الامتحانات بات في بعض المحافظات أمراً شبه معلن ، بل وصل الأمر إلى تداول الأسئلة عبر تطبيقات المراسلة قبل ساعات من الاختبار . أما ظاهرة الدروس الخصوصية الإلزامية ، فهي فساد ناعم يمارسه بعض المعلمين بإهمال الشرح داخل الصف ثم بيع المعلومة خارجه . وقد انتشرت كذلك جامعات وهمية ومنح شهادات دون ضوابط حقيقية.

الطبقة الثانية — الفساد المالي تعني أن المليارات المرصودة لبناء مدارس أو تطوير مناهج تذهب إلى عقود وهمية وشركات مقرّبة سياسياً . ظاهرة "الفضائيين" — أي الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون حضور فعلي — ضاربة في قطاع التعليم كغيره من مؤسسات الدولة.

الطبقة الثالثة — الفساد السياسي والإداري هي الأعمق وأصعبها علاجاً . تعيين وزراء ومديري تربية وفق منطق المحاصصة الطائفية والحزبية ، لا الكفاءة التربوية ، يعني أن القرارات الاستراتيجية للتعليم مُختطفة من أصحاب المصلحة الحقيقيين . وقد سعت بعض الأحزاب إلى التأثير في المناهج الدراسية وتوجيه الجامعات لخدمة أجنداتها.

الأخطر في هذه المنظومة أنها مترابطة ومتغذية على بعضها — فساد القمة يُشرّع فساد القاعدة، ويُنتج جيلاً يدرك أن النجاح لا يُقاس بالكفاءة بل بالعلاقات والمال.

أزمة الكوادر التدريسية في العراق متعددة الأوجه ، تتشابك فيها عوامل اقتصادية وأمنية وأكاديمية .إليك تفصيل كل محور من محاور الأزمة:

هجرة الكفاءات — منذ 2003 وحتى اليوم ، يعاني العراق من نزيف مستمر في كوادره الأكاديمية. استُهدف مئات الأساتذة الجامعيين باغتيالات سياسية في سنوات العنف الطائفي ، ومن نجا منهم وجد في الهجرة ملاذاً . الوجهات الشائعة : الأردن، ماليزيا ، كندا ، وأوروبا . الفاقد ليس فقط عدداً بل خبرات عقود متراكمة.

ضعف الرواتب — راتب المعلم الابتدائي في العراق في أحيان كثيرة لا يتجاوز ما يعادل 300-400 دولار شهرياً في المحافظات ، بينما تتضاعف تكاليف المعيشة . هذا يدفع المعلم إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر رزق أساسي ، فيتحول التدريس الرسمي إلى عبء لا هدف.

غياب التأهيل المستمر — لا توجد منظومة فعلية لإعادة تأهيل المعلمين وتحديث أدواتهم التربوية. كثير من المعلمين يعملون بمناهج تدريسية تعود إلى ثلاثة عقود مضت ، دون أي تدريب على التعلم التفاعلي أو التكنولوجيا التعليمية.

اكتظاظ الفصول — في مناطق عديدة يجلس 60 إلى 80 طالباً في فصل مصمم لـ 30. المعلم في هذا الواقع يصبح مجرد ملقٍّ للمعلومات لا معلماً ، ويستحيل عليه الاهتمام الفردي بالطلاب أو اكتشاف صعوباتهم.

التوظيف السياسي — أُسند كثير من مناصب الإدارة التربوية والتعيين لأسباب حزبية وطائفية ، مما يعني أن الكفاءة الحقيقية لا تُكافأ ، ويضعف ذلك الحافز لدى المعلم الجاد الذي يرى الترقية تذهب لغيره بمعايير لا علاقة لها بالأداء.

المحصلة أن العراق يقف اليوم أمام معضلة حقيقية : لا يمكن إصلاح التعليم دون إصلاح وضع المعلم ، ولا يمكن استقطاب معلمين أكفاء في ظل هذه الظروف المجتمعة.

معالجة أزمة التعليم في العراق تحتاج إلى تدخل على مستويات متوازية — لا يمكن إصلاح طرف واحد وترك البقية .الإصلاح الحقيقي يسير على ثلاث مراحل متتالية ، لكنها تحتاج أن تبدأ معاً:
المرحلة الأولى — إجراءات عاجلة لا تحتمل التأجيل رفع الرواتب هو الخطوة الأسرع أثراً، لأن المعلم المطمئن مادياً يُعلّم بشكل مختلف كلياً . في الوقت ذاته ، لا يمكن تعليم أطفال في مبانٍ آيلة للسقوط، فترميم المدارس ضرورة إنسانية قبل أن تكون تعليمية . ومعالجة التسرب المدرسي بدعم مادي للأسر الفقيرة تُعيد آلاف الأطفال إلى مقاعد الدراسة فورياً.
المرحلة الثانية — إصلاح هيكلي عميق المناهج الحالية تُنتج حافظين لا مفكرين ، لذا لا بد من إعادة بنائها حول مهارات التفكير النقدي والعمل الجماعي وحل المشكلات . وأخطر من ذلك ، فصل وزارة التعليم والجامعات عن منطق المحاصصة الطائفية والحزبية ، وإسناد المناصب لأهلها باستقلالية حقيقية . موازياً لذلك ، يحتاج المعلمون العراقيون إلى برامج تأهيل دورية تحدّث أدواتهم التربوية.
المرحلة الثالثة — تحديث وتطوير مستدام التحول الرقمي ليس رفاهية بل ضرورة في عالم 2026، ويمكن للعراق أن يستفيد من شراكات دولية مع جامعات وهيئات تعليمية راسخة . أما استعادة الكفاءات المهاجرة فتحتاج حوافز جدية — مسكن ، أمان وظيفي ، بيئة بحثية — لأن هؤلاء يحملون خبرات لا تُعوَّض . وأخيراً ، ربط التعليم بسوق العمل عبر مسارات مهنية وتقنية يُخرج التعليم من أزمة الشهادات الجوفاء.
الشرط الجوهري الذي يقف خلف كل هذا هو إرادة سياسية صادقة تضع مصلحة الأجيال القادمة فوق مصالح الكتل الحزبية ، مدعومة بضغط شعبي ومجتمع مدني لا يقبل الوعود الفارغ ة. بدون هذا الشرط، تبقى الحلول الأخرى مجرد خطط على الورق.

سمات الجامعة في الألفية الثالثة تعكس تحولاً جذرياً في فهم دور المؤسسة التعليمية العليا — من مجرد ناقل للمعرفة إلى صانع للمستقبل .إليك شرح تفصيلي لكل سمة:
الجامعة الرقمية — لم يعد التعليم الجامعي حكراً على القاعة التقليدية . جامعة الألفية الثالثة تعتمد نماذج التعلم الهجين التي تجمع الحضور الفعلي مع المنصات الإلكترونية ، وتوظف الذكاء الاصطناعي في تخصيص مسارات التعلم لكل طالب بحسب قدراته وتقدمه.
الجامعة البحثية — الوظيفة الأولى لم تعد التدريس بل إنتاج المعرفة الجديدة . يُقاس تقدم الجامعة بحجم بحوثها المنشورة في مجلات دولية محكّمة ، وبراءات الاختراع ، وقدرتها على استقطاب تمويل بحثي تنافسي.
الجامعة العالمية — الانفتاح على العالم ليس خياراً بل ضرورة . برامج التبادل الطلابي ، الأعضاء هيئة التدريس الدوليون ، التصنيفات العالمية كـ QS وشنغهاي ، والمناهج المعتمدة دولياً — كلها مؤشرات على جامعة تفكر خارج حدودها.
الجامعة المجتمعية — الجامعة الحديثة ليست جزيرة معرفية معزولة ، بل شريك فعلي في تنمية محيطها . تُقدم خدماتها للمجتمع المحلي ، تشارك في حل مشكلاته الاقتصادية والصحية والبيئية ، وتُعدّ خريجين يفهمون سياقهم المحلي قبل العالمي.

الجامعة الريادية — تحتضن الأفكار الجديدة وتحوّلها إلى مشاريع حقيقية . الحاضنات التقنية ، صناديق دعم الشركات الناشئة ، والمختبرات المفتوحة هي ملامح هذه السمة التي تجعل الجامعة محركاً للاقتصاد لا مجرد مورد لسوق العمل.
الجامعة المرنة — تتجاوز نموذج "أربع سنوات ثم شهادة" . تقدم مسارات تعليمية متعددة — شهادات مهنية قصيرة ، تعليماً مستمراً للعاملين ، برامج ليلية ومسائية — لأن التعلم في الألفية الثالثة عملية مدى الحياة لا مرحلة تنتهي.
الجامعة الشاملة — تكافؤ الفرص مبدأ لا شعار . تُقلّص الفجوة بين الجنسين والمناطق والفئات الاجتماعية ، وتُيسّر الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة، لأن المعرفة حق لا امتياز.
الجامعة المستدامة — تتبنى قيم المسؤولية البيئية وتُدرجها في ثقافتها المؤسسية وبرامجها الأكاديمية، وتلتزم بمعايير أخلاقية في البحث والتعامل مع الطلاب والمجتمع.
في جوهر كل هذا تقف ثلاث ركائز لا تقوم الجامعة الحديثة بدونها: حرية الفكر الأكاديمي، والطالب باعتباره محور العملية التعليمية لا متلقياً سلبياً، وضمان الجودة المستمر عبر اعتماد ومحاسبية شفافة.

أبرز المثالب التي يعاني منها النظام التعليمي في العراق:

البنية التحتية والموارد — كثير من المدارس تعمل بنظام الفترتين أو الثلاث فترات بسبب الاكتظاظ ، ولا تتوفر فيها مختبرات أو مكتبات حديثة ، خاصة خارج العاصمة بغداد .

ضعف الكادر التدريسي — يعاني الكثير من المعلمين من ضعف في التأهيل التربوي الحديث ، كما أن الرواتب غير التنافسية تدفع الكفاءات إلى القطاع الخاص أو الهجرة.

الفساد — ظاهرة شراء الشهادات الجامعية والتوظيف عبر المحسوبية تُضعف الثقة بالنظام وتُفرغه من معناه.

المناهج — لا تزال المناهج تعتمد على الحفظ والتلقين، وتفتقر إلى مهارات التفكير النقدي والتكيف مع متطلبات سوق العمل المتغير.

التسرب المدرسي — بخاصة في المناطق الريفية وبين الفتيات، وذلك بفعل الفقر وعمالة الأطفال.

تداعيات النزاعات — دمّرت الحروب المتعاقبة والاحتلال الداعشي آلاف المدارس، وأحدثت تهجيراً واسعاً أخل بمسيرة ملايين الطلاب.

التمويل — التعليم يرتبط بشكل مرهق بعائدات النفط، مما يجعله عُرضةً للتقلبات الاقتصادية، دون استثمار حقيقي في التنويع.

هجرة الأدمغة — يغادر كثير من الأكاديميين والمتعلمين البلاد بحثاً عن بيئة أكاديمية أفضل واستقرار أمني.

اشرح لي مشكلة الفساد في التعليم العراقي

الفساد في التعليم العراقي ليس ظاهرة عابرة، بل منظومة متشعبة تضرب في كل مستويات القطاع. يمكن تقسيمها إلى ثلاث طبقات متداخلة:

الطبقة الأولى — الفساد الأكاديمي الميداني هو الأكثر وضوحاً للمواطن العادي. تسريب أسئلة الامتحانات بات في بعض المحافظات أمراً شبه معلن، بل وصل الأمر إلى تداول الأسئلة عبر تطبيقات المراسلة قبل ساعات من الاختبار. أما ظاهرة الدروس الخصوصية الإلزامية، فهي فساد ناعم يمارسه بعض المعلمين بإهمال الشرح داخل الصف ثم بيع المعلومة خارجه. وقد انتشرت كذلك جامعات وهمية ومنح شهادات دون ضوابط حقيقية.

الطبقة الثانية — الفساد المالي تعني أن المليارات المرصودة لبناء مدارس أو تطوير مناهج تذهب إلى عقود وهمية وشركات مقرّبة سياسياً. ظاهرة "الفضائيين" — أي الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون حضور فعلي — ضاربة في قطاع التعليم كغيره من مؤسسات الدولة.

الطبقة الثالثة — الفساد السياسي والإداري هي الأعمق وأصعبها علاجاً. تعيين وزراء ومديري تربية وفق منطق المحاصصة الطائفية والحزبية، لا الكفاءة التربوية، يعني أن القرارات الاستراتيجية للتعليم مُختطفة من أصحاب المصلحة الحقيقيين. وقد سعت بعض الأحزاب إلى التأثير في المناهج الدراسية وتوجيه الجامعات لخدمة أجنداتها.

الأخطر في هذه المنظومة أنها مترابطة ومتغذية على بعضها — فساد القمة يُشرّع فساد القاعدة، ويُنتج جيلاً يدرك أن النجاح لا يُقاس بالكفاءة بل بالعلاقات والمال.

اشرح لي أزمة الكوادر التدريسية في العراق

أزمة الكوادر التدريسية في العراق متعددة الأوجه، تتشابك فيها عوامل اقتصادية وأمنية وأكاديمية.

إليك تفصيل كل محور من محاور الأزمة:

هجرة الكفاءات — منذ 2003 وحتى اليوم، يعاني العراق من نزيف مستمر في كوادره الأكاديمية. استُهدف مئات الأساتذة الجامعيين باغتيالات سياسية في سنوات العنف الطائفي، ومن نجا منهم وجد في الهجرة ملاذاً. الوجهات الشائعة: الأردن، ماليزيا، كندا، وأوروبا. الفاقد ليس فقط عدداً بل خبرات عقود متراكمة.

ضعف الرواتب — راتب المعلم الابتدائي في العراق في أحيان كثيرة لا يتجاوز ما يعادل 300-400 دولار شهرياً في المحافظات، بينما تتضاعف تكاليف المعيشة. هذا يدفع المعلم إلى الاعتماد على الدروس الخصوصية كمصدر رزق أساسي، فيتحول التدريس الرسمي إلى عبء لا هدف.

غياب التأهيل المستمر — لا توجد منظومة فعلية لإعادة تأهيل المعلمين وتحديث أدواتهم التربوية. كثير من المعلمين يعملون بمناهج تدريسية تعود إلى ثلاثة عقود مضت، دون أي تدريب على التعلم التفاعلي أو التكنولوجيا التعليمية.

اكتظاظ الفصول — في مناطق عديدة يجلس 60 إلى 80 طالباً في فصل مصمم لـ 30. المعلم في هذا الواقع يصبح مجرد ملقٍّ للمعلومات لا معلماً، ويستحيل عليه الاهتمام الفردي بالطلاب أو اكتشاف صعوباتهم.

التوظيف السياسي — أُسند كثير من مناصب الإدارة التربوية والتعيين لأسباب حزبية وطائفية، مما يعني أن الكفاءة الحقيقية لا تُكافأ، ويضعف ذلك الحافز لدى المعلم الجاد الذي يرى الترقية تذهب لغيره بمعايير لا علاقة لها بالأداء.

المحصلة أن العراق يقف اليوم أمام معضلة حقيقية: لا يمكن إصلاح التعليم دون إصلاح وضع المعلم، ولا يمكن استقطاب معلمين أكفاء في ظل هذه الظروف المجتمعة.

كيف يمكن معالجة مشكلة التعليم في العراق ؟

معالجة أزمة التعليم في العراق تحتاج إلى تدخل على مستويات متوازية — لا يمكن إصلاح طرف واحد وترك البقية.

الإصلاح الحقيقي يسير على ثلاث مراحل متتالية، لكنها تحتاج أن تبدأ معاً:

المرحلة الأولى — إجراءات عاجلة لا تحتمل التأجيل

رفع الرواتب هو الخطوة الأسرع أثراً، لأن المعلم المطمئن مادياً يُعلّم بشكل مختلف كلياً. في الوقت ذاته، لا يمكن تعليم أطفال في مبانٍ آيلة للسقوط، فترميم المدارس ضرورة إنسانية قبل أن تكون تعليمية. ومعالجة التسرب المدرسي بدعم مادي للأسر الفقيرة تُعيد آلاف الأطفال إلى مقاعد الدراسة فورياً.

المرحلة الثانية — إصلاح هيكلي عميق

المناهج الحالية تُنتج حافظين لا مفكرين، لذا لا بد من إعادة بنائها حول مهارات التفكير النقدي والعمل الجماعي وحل المشكلات. وأخطر من ذلك، فصل وزارة التعليم والجامعات عن منطق المحاصصة الطائفية والحزبية، وإسناد المناصب لأهلها باستقلالية حقيقية. موازياً لذلك، يحتاج المعلمون العراقيون إلى برامج تأهيل دورية تحدّث أدواتهم التربوية.

المرحلة الثالثة — تحديث وتطوير مستدام

التحول الرقمي ليس رفاهية بل ضرورة في عالم 2026، ويمكن للعراق أن يستفيد من شراكات دولية مع جامعات وهيئات تعليمية راسخة. أما استعادة الكفاءات المهاجرة فتحتاج حوافز جدية — مسكن، أمان وظيفي، بيئة بحثية — لأن هؤلاء يحملون خبرات لا تُعوَّض. وأخيراً، ربط التعليم بسوق العمل عبر مسارات مهنية وتقنية يُخرج التعليم من أزمة الشهادات الجوفاء.

الشرط الجوهري الذي يقف خلف كل هذا هو إرادة سياسية صادقة تضع مصلحة الأجيال القادمة فوق مصالح الكتل الحزبية، مدعومة بضغط شعبي ومجتمع مدني لا يقبل الوعود الفارغة. بدون هذا الشرط، تبقى الحلول الأخرى مجرد خطط على الورق.

ماهي سمات الجامعة في الالفية الثالثة.

سمات الجامعة في الألفية الثالثة تعكس تحولاً جذرياً في فهم دور المؤسسة التعليمية العليا — من مجرد ناقل للمعرفة إلى صانع للمستقبل.

إليك شرح تفصيلي لكل سمة:

الجامعة الرقمية — لم يعد التعليم الجامعي حكراً على القاعة التقليدية. جامعة الألفية الثالثة تعتمد نماذج التعلم الهجين التي تجمع الحضور الفعلي مع المنصات الإلكترونية، وتوظف الذكاء الاصطناعي في تخصيص مسارات التعلم لكل طالب بحسب قدراته وتقدمه.

الجامعة البحثية — الوظيفة الأولى لم تعد التدريس بل إنتاج المعرفة الجديدة. يُقاس تقدم الجامعة بحجم بحوثها المنشورة في مجلات دولية محكّمة، وبراءات الاختراع، وقدرتها على استقطاب تمويل بحثي تنافسي.

الجامعة العالمية — الانفتاح على العالم ليس خياراً بل ضرورة. برامج التبادل الطلابي، الأعضاء هيئة التدريس الدوليون، التصنيفات العالمية كـ QS وشنغهاي، والمناهج المعتمدة دولياً — كلها مؤشرات على جامعة تفكر خارج حدودها.

الجامعة المجتمعية — الجامعة الحديثة ليست جزيرة معرفية معزولة، بل شريك فعلي في تنمية محيطها. تُقدم خدماتها للمجتمع المحلي، تشارك في حل مشكلاته الاقتصادية والصحية والبيئية، وتُعدّ خريجين يفهمون سياقهم المحلي قبل العالمي.

الجامعة الريادية — تحتضن الأفكار الجديدة وتحوّلها إلى مشاريع حقيقية. الحاضنات التقنية، صناديق دعم الشركات الناشئة، والمختبرات المفتوحة هي ملامح هذه السمة التي تجعل الجامعة محركاً للاقتصاد لا مجرد مورد لسوق العمل.

الجامعة المرنة — تتجاوز نموذج "أربع سنوات ثم شهادة". تقدم مسارات تعليمية متعددة — شهادات مهنية قصيرة، تعليماً مستمراً للعاملين، برامج ليلية ومسائية — لأن التعلم في الألفية الثالثة عملية مدى الحياة لا مرحلة تنتهي.

الجامعة الشاملة — تكافؤ الفرص مبدأ لا شعار. تُقلّص الفجوة بين الجنسين والمناطق والفئات الاجتماعية، وتُيسّر الوصول لذوي الاحتياجات الخاصة، لأن المعرفة حق لا امتياز.

الجامعة المستدامة — تتبنى قيم المسؤولية البيئية وتُدرجها في ثقافتها المؤسسية وبرامجها الأكاديمية، وتلتزم بمعايير أخلاقية في البحث والتعامل مع الطلاب والمجتمع.

في جوهر كل هذا تقف ثلاث ركائز لا تقوم الجامعة الحديثة بدونها: حرية الفكر الأكاديمي، والطالب باعتباره محور العملية التعليمية لا متلقياً سلبياً، وضمان الجودة المستمر عبر اعتماد ومحاسبية شفافة.

معالجة التعليم الجامعي في العراق تستدعي رؤية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي والمعايير الدولية معاً.ستة مسارات يجب أن تسير معاً:

أولاً — الاستقلالية المؤسسية هي حجر الأساس الذي لا يقوم الإصلاح بدونه. رئيس الجامعة المُعيَّن بالمحاصصة لن يتخذ قراراً أكاديمياً حراً أبداً. الحل يبدأ بقانون يُحصّن تعيين القيادات الجامعية من التدخل السياسي، ويمنح الجامعات ميزانيات مستقلة تُدار بشفافية، مع هيئة اعتماد وطنية تعمل بمعايير موضوعية.

ثانياً — البحث العلمي والابتكار يحتاج تحولاً في الثقافة قبل التمويل. الجامعة العراقية تنظر حالياً إلى البحث باعتباره عبئاً إضافياً، لا وظيفتها الأولى. صناديق بحثية وطنية مستقلة، مع شراكات مع القطاع الخاص لتحويل الأبحاث إلى منتجات وخدمات، وحاضنات ابتكار داخل الحرم الجامعي — هذه هي الطريق نحو جامعة تُنتج المعرفة.

ثالثاً — إصلاح المناهج يعني تجاوز الكتاب المقرر الذي لم يُحدَّث منذ عقود. المناهج يجب أن تُراجَع دورياً بمشاركة أصحاب العمل، وأن تنتقل من الحفظ والتلقين إلى التفكير النقدي وحل المشكلات الحقيقية، مع دمج التعليم الرقمي والهجين لتوسيع الوصول.

رابعاً — الكوادر الأكاديمية هي عصب الجامعة. الأستاذ الجامعي المرهق بساعات تدريس مفرطة ورواتب متدنية لن يبحث ولن يبتكر. برامج الزمالات الدولية لإعادة تأهيل الأكاديميين، وحوافز استعادة المهاجرين، ورفع المكانة الاجتماعية والمادية للأستاذ — كلها ضرورات لا ترف.

خامساً — الانفتاح الدولي يُخرج الجامعة العراقية من عزلتها. برامج الدرجات المزدوجة مع جامعات أوروبية أو آسيوية، وتبادل الطلاب والأساتذة، والسعي نحو اعتماد دولي معترف به — كل ذلك يرفع سقف التوقعات داخلياً ويفتح آفاقاً للخريجين خارجياً.

سادساً — محورية الطالب تعني إعادة تصميم كل شيء حول احتياجاته الحقيقية. الحياة الجامعية لا تعني فقط الدراسة، بل أندية ثقافية وعلمية ورياضية تُنمّي شخصيته. ومراكز الإرشاد المهني والدعم النفسي تُعدّه لسوق العمل بثقة لا بقلق.

الجامعة العراقية لديها كل المقومات للنهوض — تاريخ عريق، طلاب طموحون، وموارد وطنية — لكنها تحتاج إرادة إصلاحية تضع المعرفة فوق السياسة.
واقع البحث العلمي في العراق مؤلم إذا قيس بما كان عليه قبل عقود، حين كانت الجامعات العراقية في طليعة المنطقة العربية.**التشخيص — أين يقف العراق اليوم؟**

العراق يُنفق أقل من 0.1% من ناتجه المحلي الإجمالي على البحث العلمي، في حين تُوصي اليونسكو بأن لا يقل هذا الرقم عن 1% للدول النامية. عدد الباحثين لكل مليون شخص هو من أدنى المعدلات في المنطقة، والبحوث المنشورة في مجلات دولية محكّمة تبقى هزيلة قياساً بدول مجاورة كإيران وتركيا.
والمفارقة المؤلمة أن العراق في الستينيات والسبعينيات كان يُصدّر الأكاديميين للجامعات العربية، أما اليوم فيستقبل القليل ويُصدّر الكثير.

أسباب الضعف متشعبة:

شح التمويل هو الأكثر وضوحاً — لا توجد ميزانية بحثية مستقلة، والباحث يدفع من جيبه أحياناً رسوم نشر بحوثه. هجرة الباحثين نزّفت العقول على مدى عقود من الحروب وعدم الاستقرار. المختبرات في أغلب

الجامعات تعمل بتجهيزات يعود بعضها لحقبة الثمانينيات. والبيروقراطية الإدارية تجعل إجراءات تسجيل بحث أو نشره مغامرة في متاهة. يُضاف إلى ذلك ظاهرة الانتحال الأكاديمي وبيع البحوث التي فقدت ثقة المجتمع العلمي الدولي ببعض المؤسسات العراقية.

مسارات الارتقاء — ماذا يجب أن يحدث؟

على صعيد التمويل والبنية التحتية، الحل الأنجع هو إنشاء صندوق وطني للبحث العلمي مستقل عن الميزانية العامة، يُموَّل من نسبة ثابتة من عائدات النفط. هذا الصندوق يُموّل مشاريع بحثية تنافسية عبر آليات شفافة، لا توزيع سياسي. موازياً، بناء مدن علمية وتقنية متكاملة على غرار ما فعلته ماليزيا وكوريا يخلق بيئة بحثية حقيقية.

على صعيد الكوادر، برنامج وطني لاستعادة الباحثين العراقيين في الخارج — بحوافز تشمل السكن والراتب التنافسي والأمان الوظيفي — يمكنه في سنوات معدودة إعادة رأس المال البشري المفقود. كذلك الانخراط في شبكات بحثية دولية مع مراكز متخصصة في أوروبا وآسيا يفتح أبواب التعاون والنشر.

الميزة التنافسية التي يملكها العراق ولا يستثمرها:

العراق لديه تخصصات لا يمكن لأحد أن ينافسه فيها إن أراد: النفط وإدارة الموارد الطبيعية، المياه والأمن المائي بين دجلة والفرات، الزراعة في بيئات قاحلة، والتراث التاريخي الحضاري الممتد لآلاف السنين. هذه ليست مجالات عامة بل هي حيث يملك العراق أرضاً خصبة للريادة البحثية الإقليمية والعالمية.

الهدف ليس مستحيلاً: دخول تصنيفات QS وشنغهاي وتايمز خلال عقد من الزمن، وتحويل البحث من نشاط أكاديمي مغلق إلى محرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

أزمة الكوادر التدريسية في العراق متعددة الأوجه، تتشابك فيها عوامل اقتصادية وأمنية وأكاديمية.

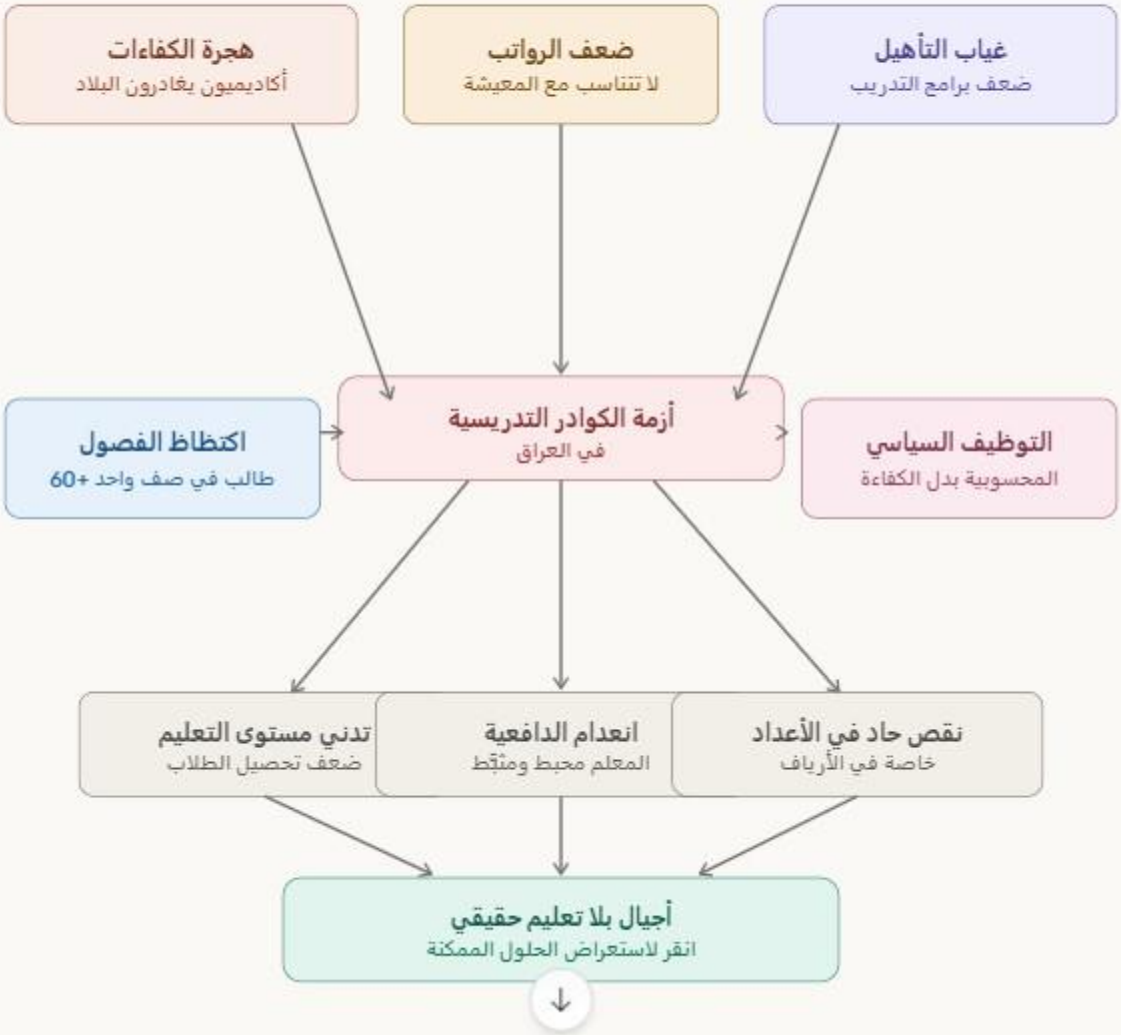

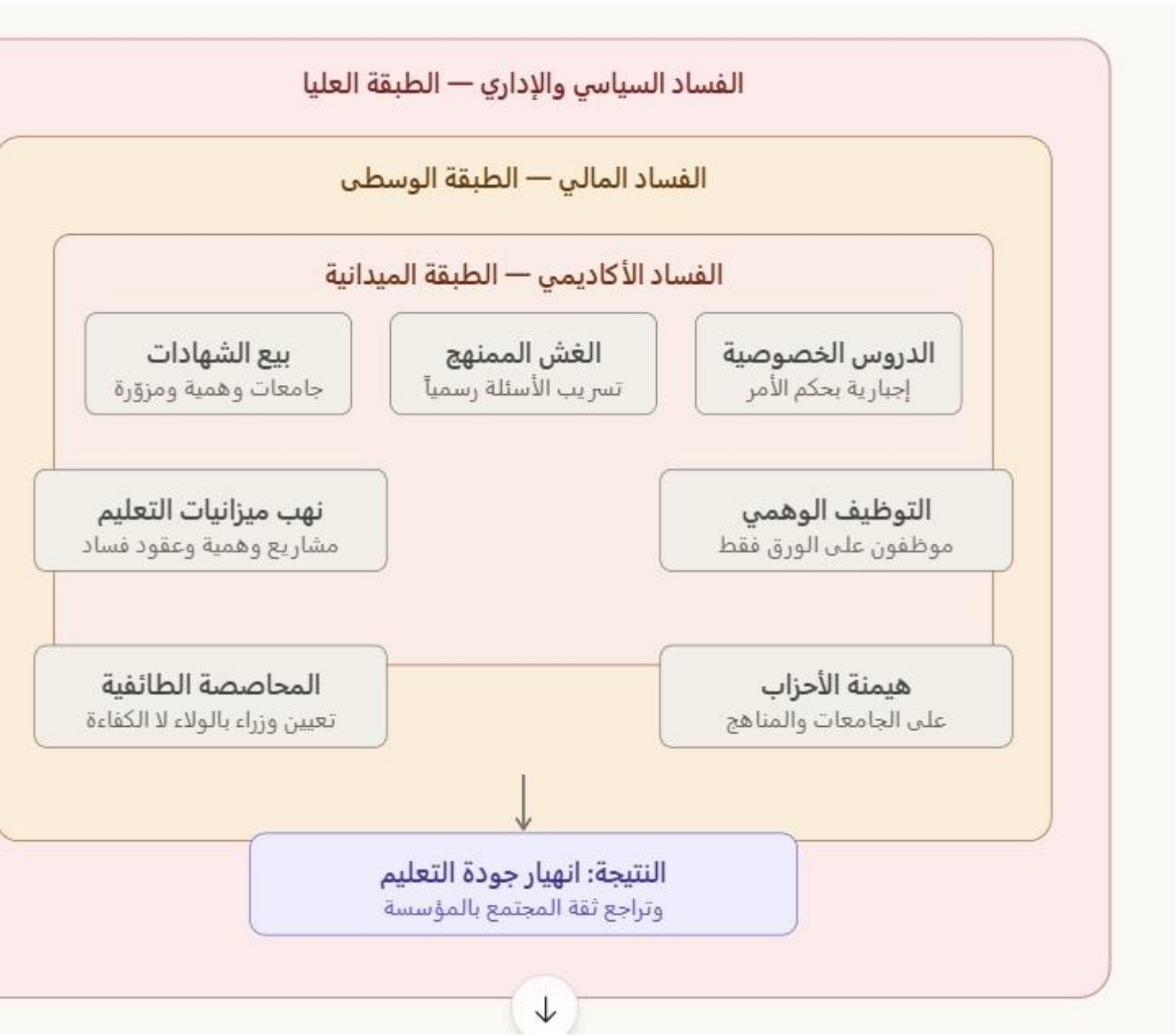
الفساد السياسي والإداري — الطبقة العليا
الفساد المالي — الطبقة الوسطى
الفساد الأكاديمي — الطبقة الميدانية
الدروس الخصوصية
إجبارية بحكم الأمر
الغش الممنهج
تسريب الأسئلة رسمياً
بيع الشهادات
جامعات وهمية ومزوّرة
التوظيف الوهمي
موظفون على الورق فقط
نهب ميزانيات التعليم
مشاريع وهمية وعقود فساد
هيمنة الأحزاب
على الجامعات والمناهج
المحاصصة الطائفية
تعيين وزراء بالولاء لا الكفاءة
النتيجة: انهيار جودة التعليم
وتراجع ثقة المجتمع بالمؤسسة

مثالب النظام التعليمي في العراق
الفساد الإداري
شراء الشهادات والمحسوبية
أزمة الكوادر التدريسية
نقص التأهيل والأجور المتدنية
البنية التحتية
مبانٍ متهالكة ونقص التجهيزات
النزاعات والأمن
تدمير المدارس وتهجير الطلاب
التسرب المدرسي
بالأخص في الأرياف والفقر
المناهج الدراسية
قديمة وغير ملائمة لسوق العمل
التحول الرقمي
ضعف التقنية وشُح الإنترنت
التعليم العالي
تراجع مستوى الجامعات عالمياً
ضعف التمويل
الاعتماد على النفط فقط
أرقام وإحصاءات
هجرة
الأدمغة والكفاءات العراقية
3M+
نازح طالبت التعليم
60%
من المدارس تحتاج ترميماً
30%
من الأطفال خارج المدرسة
انقر على أي بط معرفة التفاصيل

البحث العلمي في العراق — الواقع والارتقاء
أولاً: واقع البحث العلمي — التشخيص
ضعيف
النشر في مجلات دولية
نادر
باحث لكل مليون
0.1%
من الناتج المحلي
متأخر
عالمياً وعربياً
أسباب الضعف
غياب المختبرات
تجهيزات بحثية متهالكة
هجرة الباحثين
نزيف العقول المستمر
شح التمويل
لا ميزانية مستقلة للبحث
العزلة الدولية
ضعف التشبيك العلمي
الفساد الأكاديمي
انتحال وبحوث وهمية
البيروقراطية الخانقة
إجراءات تُعيق النشر
ثانياً: مسارات الارتقاء بالبحث العلمي
ب — الكوادر والشراكات
أ — التمويل والبنية التحتية
برنامج استعادة الباحثين
حوافز مادية وبيئة آمنة
صندوق وطني للبحث العلمي
تمويل مستقل عن الميزانية العامة
شبكات بحثية دولية
مع مراكز بحثية عالمية
مدن علمية وتقنية
مجمعات بحثية متكاملة
ربط البحث بالتنمية
أولويات بحثية وطنية
تحديث المختبرات والتجهيزات
شراكة مع شركات التقنية
الرؤية المستهدفة
بحث يُنتج اقتصاداً
براءات، شركات، ابتكار
حضور في التصنيفات
وشنغهاي وتايمز QS
التميز في تخصصات
نفط، ماء، زراعة، تاريخ
العراق قوة علمية إقليمية من جديد

أولاً: الاستقلالية المؤسسية
فصل الجامعة عن السياسة
تعيين الرؤساء بالكفاءة لا المحاصصة
استقلالية مالية وإدارية
ميزانية مستقلة وشفافة
هيئة اعتماد مستقلة
تقييم دوري وفق معايير دولية
ثانياً: البحث العلمي والابتكار
صناديق بحثية وطنية
تمويل مستقل للبحث التطبيقي
شراكة مع القطاع الخاص
تحويل البحث إلى منتج
حاضنات ابتكار وريادة
شركات ناشئة داخل الحرم
ثالثاً: إصلاح المناهج والتدريس
مناهج مرتبطة بسوق العمل
مراجعة دورية مع أصحاب العمل
التحول من التلقين للتفكير
تعلم نشط وحل مشكلات
التعليم الهجين والرقمي
منصات ذكية وتعليم عن بعد
رابعاً: تطوير الكوادر الأكاديمية
برامج تطوير الأستاذ الجامعي
زمالات ومنح دولية
استعادة الكفاءات المهاجرة
حوافز مادية وبيئة بحثية
رواتب ومكانة اجتماعية
الأستاذ نموذج ومرجعية
خامساً: الانفتاح الدولي
شراكات جامعية دولية
تبادل طلابي وبرامج مزدوجة
اعتماد دولي معترف به
شهادات تُعترف بها عالمياً
سادساً: محورية الطالب
تفعيل الحياة الجامعية
أندية وأنشطة ومجالس طلابية
دعم نفسي وإرشاد مهني
مراكز توجيه وتشغيل

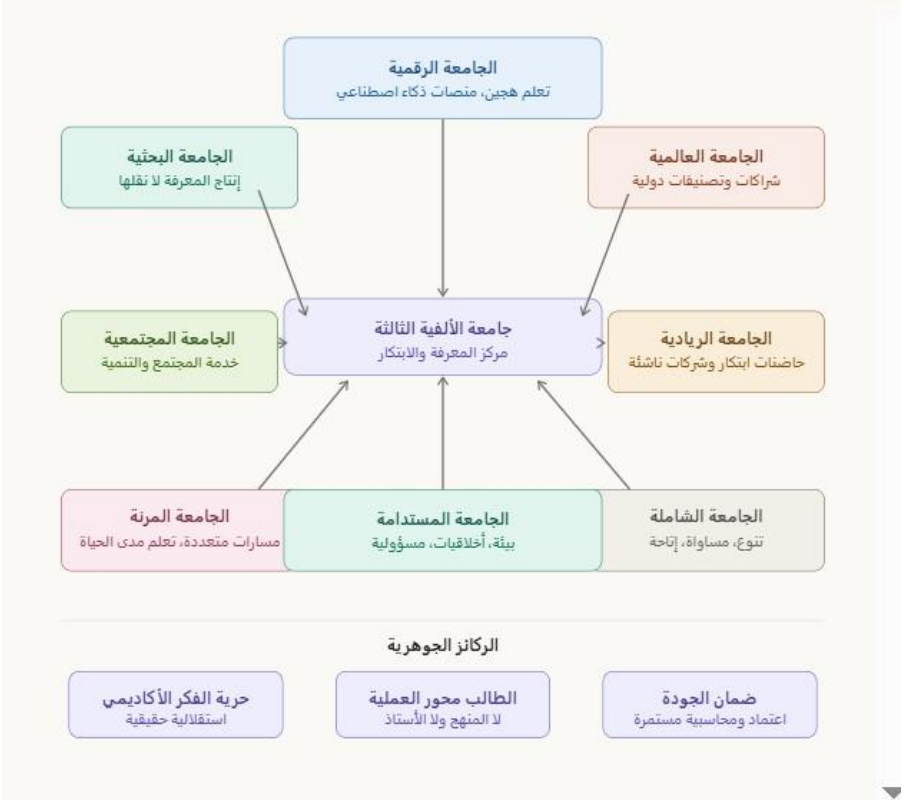
الجامعة الرقمية
تعلم هجين، منصات ذكاء اصطناعي
الجامعة البحثية
إنتاج المعرفة لا نقلها
الجامعة العالمية
شراكات وتصنيفات دولية
الجامعة المجتمعية
خدمة المجتمع والتنمية
جامعة الألفية الثالثة
مركز المعرفة والابتكار
الجامعة الريادية
حاضنات ابتكار وشركات ناشئة
الجامعة المرنة
مسارات متعددة، تعلم مدى الحياة
الجامعة المستدامة
بيئة، أخلاقيات، مسؤولية
الجامعة الشاملة
تنوع، مساواة، إتاحة
الركائز الجوهرية
حرية الفكر الأكاديمي
استقلالية حقيقية
الطالب محور العملية
لا المنهج ولا الأستاذ
ضمان الجودة
اعتماد ومحاسبية مستمرة

خارطة طريق إصلاح التعليم في العراق
المرحلة الأولى
إجراءات عاجلة
المرحلة الثانية
إصلاح هيكلي
المرحلة الثالثة
تحديث وتطوير
رفع رواتب المعلمين
مجزية وتنافسية
تطوير المناهج
تفكير نقدي ومهارات
التحول الرقمي
منصات وأدوات حديثة
ترميم البنية التحتية
مدارس صالحة للدراسة
استقلالية التعليم
بعيداً عن المحاصصة
شراكات دولية
مع جامعات ومنظمات
مكافحة الغش
رقابة مستقلة على الامتحانات
برامج تأهيل المعلمين
تدريب مستمر ومعتمد
استعادة الكفاءات
حوافز للعودة من الخارج
الحد من التسرب
دعم مادي للأسر الفقيرة
محاسبة الفساد
هيئة رقابية مستقلة
ربط بسوق العمل
تعليم مهني وتقني
الشرط الجوهري لنجاح كل ما سبق
إرادة سياسية حقيقية
رؤية وطنية بعيدة المدى
ضغط المجتمع المدني
محاسبة ومطالبة شعبية
تعليم عراقي تنافسي وعادل
يُعِد أجيالاً للمستقبل